الدكتور قاسم سلام لـ«الميثاق» :

21 فبراير عنوان لمرحلة التآلف والتكامل

دعا الدكتور قاسم سلام- نائب رئيس المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني- الجميع لإنجاح العملية الانتخابية المبكرة والتصويت للأخ المناضل المشير عبدربه منصور هادي رئيساً توافقياً لليمن خلال المرحلة القادمة..

وأكد سلام في حوار مع «الميثاق» ان الوفاق والتوافق قائم على المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وعلى قرار مجلس الامن 2014 المتعلق بحل الأزمة اليمنية ولايجب الخروج عنها.. فإلى نص الحوار :

حاوره : عارف الشرجبي

اليمن يشكل قطب رحى لأمن واستقرار العالم

رفقة «هادي» مع الرئيس جعلته محل ثقة الداخل والخارج لقيادة المرحلة

لابد من استيعاب الشباب بوعي وطني

□ كيف تقرأ المشهد السياسي الراهن؟

- ليس هناك شك ان الاستعدادات والامكانات التي وضعت لخدمة عملية الانتخابات الرئاسية المبكرة ليست عادية ان لم نقل انها استثنائية تنطلق من حرص الجميع على التحرر من الفوضى والاضطراب والقلق والتذمر وحالة اليأس عند المواطن العادي..

فمن أجل كل ذلك تحشّد الجميع مستحضرين كافة الامكانات المادية والمعنوية لكسر الجمود والتغلب على التحديات التي كادت تفرض القنوط الى جانب ما اصاب الاقتصاد اليمني بشكل عام..

تحشد الجميع نحو صناديق الانتخابات مستفيدين من المبادرة الخليجية وآليتها وقرار مجلس الامن استفادة عملية حفاظاً على الوطن وثوابته في الوحدة والامن والاستقرار واعادة عجلة التنمية وجعل الحوار قاعدة بديلة لكل أنواع العنف والتخندق والتمترس والتسلح بالانانية ولغة الكراهية والانغلاق والتشرذم.

إذاً كل هذه الاستعدادات لم تأت من فراغ.. ايضاً لم يأت هذا الوفاق صدفة وانما ارتبط بمصالح الوطن العليا فكانت الحوارات مدخلاً للتوقيع على المبادرة وآليتها التنفيذية وكان قرار مجلس الامن تتويجاً لكل الجهود التي بذلت على الصعيدين الوطني والدولي، هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن هذه الجهود والامكانات التي وضعت في سبيل انجاح الانتخابات تتكامل مع الجهود التي اوصلت كافة الاطراف في الساحة اليمنية الى حكومة الوفاق كترجمة حية للمبادرة وآليتها وقرار مجلس الامن.. كما ان توقيع الاخ الرئيس علي عبدالله صالح على المبادرة وآليتها كان دافعاً ايجابياً قوياً في الوصول الى الوفاق وتشكيل الحكومة على قاعدة التوافق الوطني ومنها انبثق مفهوم التوافق الوطني العام على المرشح التوافقي لرئاسة الجمهورية الأخ عبدربه منصور هادي من خلال انتخابات مبكرة تتأكد فيها عملية التداول السلمي للسلطة.. وهي العملية التي طالب بها واكد على اهميتها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في كل خطاباته منذ ٢٢ مايو ٢٠١٠م إلى يوم التوقيع على المبادرة وقبوله لقرار مجلس الامن ونقل صلاحياته الى أخيه ونائبه الوفي المناضل عبدربه منصور هادي الذي اصبح محل اجماع من قبل كل ابناء اليمن ومحط أنظار الوطن العربي والعالم.. بهذه التزكية الاجماعية التي حصل عليها معمدة بقناعة صادقة من اخيه الرئيس علي عبدالله صالح.

على كل مواطن التصويت لـ«هادي» للتخلص من الأزمة

اذاً فحشد كل الجهود لم تأت من فراغ ولن تخرج عن اهداف محددة تتركز في القول نعم للمناضل الوحدوي عبدربه منصور هادي.. نعم للوحدة اليمنية.. نعم للديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.. نعم للامن والاستقرار.. ونعم للتنمية المستديمة.. ولا والف لا للتشرذم والتعصب والانغلاق والخروج عن الاجماع الوطني والدعوات المغرضة التي تشد اليمن الى الوراء وتعيد عجلة التاريخ الى الخلف.. اذاً فالجهود والامكانات التي حشدت كانت في محلها ولا نعتقد ان هناك من يتردد او قد يتردد بعد ان تتضح له الصورة من ان يجعل من يوم ٢١ فبراير عنواناً كبيراً لمرحلة مفتوحة بآفاقها الاستراتيجية تنبض بالمحبة والتآلف والتكامل في الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخ.. مرحلة تتكامل مع كل ايجابيات المرحلة الممتدة من ١٩٧٨ حتى يوم ٢١ فبراير ٢٠١٢م متفاعلة مع كل الجهود الخيرة التي بذلت من قبل الاشقاء والاصدقاء والذين رأوا في أمن واستقرار اليمن أماناً واستقراراً لمصالحهم المتشابكة والمتداخلة في المفاهيم الامنية في الحقول الاقتصادية والاجتماعية وكافة الابعاد الاستراتيجية بمعانيها الجغرافية والسياسية.. واذا كان هناك من شكك في ان امن واستقرار اليمن لايعنيه فلا يمكننا ان نقول له إلا أن عليه ان يراجع التاريخ، فاليمن بموقعه الاستراتيجي يشكل قطب رحى لأمن واستقرار العالم كله وليس فقط الجزيرة والخليج، كما يعتقد البعض..

من هنا نعتقد ان مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية كانت في غاية الاهمية منطلقة من وعي تاريخي بأبعاد استراتيجية على الصعيدين الاقليمي والدولي ثم يأتي قرار مجلس الامن معززاً للمبادرة مدركاً لما عنته بنودها بآفاقها الاستراتيجية..

من هذه المرتكزات هم اشقاؤنا في الجزيرة والخليج واصدقاؤنا في العالم بقدر ما يهمنا وما اجماع العالم على انتخاب المناضل عبدربه منصور وحصوله على الاجماع الوطني التوافقي إلا ادراك وتفاعل مع هذه الابعاد مرتبطة بقدرة الرجل ووعيه وعلاقته بالتجربة اليمنية خلال ١٨ عاماً رفيقاً متفاعلاً متكافلاً مع حركة الرئيس علي عبدالله صالح في كافة الحقول الامنية والعسكرية والسياسية والاجتماعية هذه الرفقة جعلته محط اقتناع واهتمام كل الحريصين على اليمن ارضاً وشعباً وحاضراً ومستقبلاً، فالتجربة والمعاناة جعلته فعلاً رجل المرحلة وعلى من في الساحة اليمنية ان يمدوا اليه أيديهم ويفتحوا صدورهم وعقولهم للتعاون معه من أجل نجاح التجربة واعادة بناء ما خربته الفوضى ودمرته الصراعات وعلى الاشقاء والمجتمع الدولي ان يتعاونوا مع اليمن بسخاء كي يتجاوز خطر الارهاب ومفرداته واطرافه المتناثرة داخل الساحة اليمنية واقليمياً ودولياً تهدد الجميع وليس اليمن..

وانطلاقاً من كل ما ذكرناه ندعو شعبنا دعوة صادقة الى التوجه الى صناديق الاقتراع ليقول لعبدربه منصور هادي نعم للتغيير المتكامل ونعم لكل منجزات الثورة والوحدة والديمقراطية وكل ايجابياتها التي تعد ملكاً طبيعياً لكل مواطن يمني ولكل طفل يمني يولد فليس امامنا خيار غير الصندوق وترسيخ قاعدة الثقة المتبادلة بين المواطنين وحكامهم وبين المواطنين وقياداتهم الحزبية، لأننا على سفينة واحدة اسمها اليمن الحر يمن العدالة والحرية والمساواة ومن أجله نرجو الله ان يلهمنا جميعاً طريق الرشاد والصواب.

□ هناك من يدعو الى مقاطعة الانتخابات.. كيف ترى ذلك أمام عملية التوافق الوطني العارم؟

- القلة التي تروج لمقاطعة الانتخابات تستطيع ان تسميها بانها خارج التاريخ لان دعوتها تتقاطع مع الاجماع الوطني ومع قاعدة الوفاق المجمع عليه وهذه القلة يمكن ان توصف بأنها تغرد خارج السرب الوطني العام ولايمكن ان يكون لها تأثير آخر على نفسها، كفئة معزولة تاريخية بغض النظر عما تقوم به من زوابع حول نفسها او من ارباكات امنية لشد الانظار حولها ولكن تعلمنا من التاريخ ان ارادة الشعب بغالبيته هي من ارادة الله وكل من يخرج عن هذه الارادة معزول مهما زوبع.

□ الشباب في الساحات وخطاب التحريض من قبل البعض كيف يؤثر على الانتخابات والوفاق؟

- الشباب في الساحات هما نوعان نوع مرتبط بالاحزاب ويلتزم بما تلتزم به قياداته الحزبية والآخر نجد انه من الاهمية بمكان تشكيل لجنة من حكومة الوفاق لتشجيعهم على الحوار لمعرفة ما لديهم من مشاكل واطروحات ويطلب منهم ان كان لديهم امكانية تشكيل حزب خاص بهم في اطار الحوارات الثنائية او العامة لاستيعابهم داخل التجربة الجديدة وقطع دابر التذمر والضيق والقنوط والانفعال كل هذه اذا استمرت خارج اطار المعالجة فإنها تضر بالوطن وبالشباب أنفسهم فلابد ان يتم استيعابهم بوعي تاريخي وطني.

□ بقاء المسلحين والمتاريس في بعض المدن الى أي مدى يمكن ان تسهم في عرقلة الوفاق وسير الانتخابات؟

- هناك قاعدة تحكم الجميع ومنها انبثقت حكومة الوفاق وانبثق منها تفرعات في المجال العسكري والامني والجانب السياسي الذي اوصل الناس الى الاجماع على رئيس توافقي هو المناضل عبدربه منصور والجانب الثاني وهو العسكري هو معني بإزالة كل مظاهر التمترس والتخندق والتقطع والاعتداء الفردي المنتشر هنا وهناك سواء داخل الاحياء او الطرقات في الريف او المدينة.. وهذه الحالات محكومة بقاعدة الوفاق والحكم فيها ملزم لكافة الاطراف لكي تتفاعل تفاعلاً صادقاً لازالة كل المنغصات والتأكيد على منح الثقة للرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي.

وأي إخلال بهذه القاعدة يحاسب الطرف المتبني او المشجع ظاهراً او باطناً وتلزم كلها البرامج والسياسات المناورة خلف الكواليس بالابتعاد وتكريس الجهود نحو وفاق ايجابي ومصداقية ترسخ حسن الثقة بين فرق العمل السياسي بكل اطرافه على أقل تقدير في هذه المرحلة التي تحضر لنقلة نوعية دعا اليها واكد عليها الرئيس علي عبدالله صالح واكدت عليها المبادرة وقرار مجلس الامن ان اي اخلال بهذه التوازنات من خلال السلوك العام او الفردي من قبل هذا او ذاك يصبح اخلالاً بالمبادرة وآليتها وقرار مجلس الامن والاجماع الشعبي والوطني.

□ كيف يقرأ الدكتور قاسم سلام الخارطة السياسية الحالية والمستقبلية؟

- أي متتبع حصيف لما دار ويدور منذ يوم توقيع الرئيس علي عبدالله صالح على المبادرة وآليتها وبعد صدور قرار مجلس الامن يستطيع الحكم والجزم ببساطة ان الخارطة السياسية حتى التوقيع كانت متداخلة الخطوط حيناً ومتقاطعة حد الصدام تارة اخرى ولكن بعض اطراف هذه الخارطة كان يلعب لعبة العميان - اطفال القرى الذين كانوا يعتقدون ان لعبتهم منفردة- اللعبة الجديدة ظهرت بوادرها في صعدة والجوف ومارب وبعض احياء المدن ابين ولحج وعدن والمكلا.. هذه اللعبة اكدت ان الخارطة السياسية بعد التوقيع ظهرت فيها نتوءات او طغت فيها ألوان متقاطعة اما بحكم تكوينها وتركيبها او بما كانت تحمله في اعماقها من تناقضات..

الجميع محكوم بتنفيذ بنود المبادرة خلال عامين

ومع ذلك الاحزاب الكبيرة التي تتحكم في حركة المجلس الوطني لاحزاب اللقاء المشترك بات موقفها الى حد كبير يقترب جدلياً مع حكومة الوفاق الوطني وتغيب صورته عند الحديث عن تمترس وتخندق بعض شركائه سواء أكانوا شركاء في الميدان العسكري او الميدان الاجتماعي او في الجانب الآخر المنفتح المنفلت، لذا لم تتمكن حكومة الوفاق من فرض بنود الآلية التنفيذية للمبادرة كما لم تتمكن جهة الاختصاص العسكري والامني من وضع حد نهائي للنتوءات او الانفلات هنا وهناك.. ولهذا فإننا نعتقد ان الاختلالات على الصعيدين الامني والاجتماعي سوف يوصلان شئنا أم أبينا الى اختلال في عملية الحوارات اليوم او بعد اجتياز يوم ٢١ من فبراير، وهذا يتطلب وقفة جادة وصادقة متحررة من العواطف الشخصية الانانية واثقال الامس الجريح.. وقفة تضع النقاط على الحروف ليوجد من يقول والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناك.. ونحن بحاجة الى سياسة تتحمل مسئوليتها حكومة الوفاق وقيادة الرئيس التوافقي المنتخب بعد ٢١ فبراير، سياسة تعيد التوازن لبرامج الاحزاب السياسية وتضبط اي خروج عن أهم البرامج التي بين ايدينا وهي المبادرة الخليجية وآليتها اولاً وقرار مجلس الامن، برنامج يقود الجميع الى طاولة الحوار السلمي الديمقراطي بعقول ونفوس وضمائر متفاعلة مع مصلحة الوطن قبل مصلحة الاحزاب، خالية من عقد الماضي وترسباته وجوانبه السلبية التي أثرت على مسار التجربة في الحقل الاجتماعي وأعاقت كثيراً مسيرة التنمية في حقولها الاخرى وأوصلت الى حافة الصدام بكل مخاطره، لولا حكمة القيادة السياسية وتمسكها بالصبر والتسامح والسمو واصرارها على أهمية الحوار بديلاً عن اي وسيلة اخرى..

هذا التوجه كفيل بان يؤسس لخارطة سياسية جديدة قد تكون أفضل من الخارطة السياسية السابقة متفاعلة مع ايجابياتها متحررة من السلبيات، فتبلور نفسها من خلال برامج سياسية تتوافق او تقترب بموضوعية من البرنامج الذي نقلنا من حالة الفوضى الى حالة التغيير والانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة.

□ هل ستظهر تحالفات سياسية جديدة في تصورك؟

- لاشك اننا بعد يوم ٢١ فبراير واستلام السلطة في ٣٠ فبراير سنجد أنفسنا أمام متغيرات عامة وخاصة في اطار الخارطة السياسية المشكلة حضوراً بعد الانتخابات المبكرة والمهيئة لدخول صفحة الحوار الوطني المفتوح..

وهنا سنجد ان الحوارات السياسية المنفتحة على بعض قد توصل الى تجاذبات بين هذا الحزب او ذاك وفي نفس الوقت قد تحدث تنافراً داخل عناصر هذا الطرف او ذاك فيما بينها في اطار التناغم الانساني المرتبط بالوعي السياسي والفكري والقيم الأخلاقية التي تحكم الحوارات والمتحاورين.. وهذه الحالة اما تعزز وحدة هذا الطرف وتفكك الطرف الآخر او تبقي المعادلة القائمة على قاعدة التوازن الداخلي بين طرفي المعادلة..

اذا ما تحقق هذا فستظل العملية تحت المسميين اللقاء المشترك وشركائه والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه اولاً، اما الطرف الثالث او الرابع اللذان سينضمان الى الحوار فأمرهما مفتوح في البحث عن خطوط التواصل الفكري او السياسي بين هذا او ذاك من طرفي المعادلة الاولى او قد يشكلان طرفاً ثالثاً بمسمى جديد يلعب لعبة التوافق من أجل ترسيخ عملية التوازن داخل صفحة الحوار لاتخضع لقاعدة الغالب والمغلوب وانما ترسخ قاعدة التوازن كمرتكز لتوافق وطني أوسع يوصل لانتاج دستور جديد وقوانين جديدة موافقة لمواد الدستور يحسم وضعه في الاستفتاء، وبعد الاستفتاء تنتهي عملية الوفاق والاتفاق وندخل في عملية التحضير والاعداد لعملية انتخابية تنافسية تحتكم في بعدها الاستراتيجي الى الدستور الجديد وتنضبط بالقوانين المنبثقة عنه وما ينتج عن تلك الانتخابات التي قد تتبلور في بدايتها تحالفات جديدة او بعد نتائجها من أجل حكومة الأقلية والإغلبية ستنتهي عملية الوفاق والاتفاق ويصبح الحكم اولاً وأخيراً للدستور والرأي النافذ في التشريع لصاحب الأغلبية في مجلس النواب فيما بعد الانتخابات التي ستتم عام ٢٠١٤م، اما في المرحلة الثانية من عملية الوفاق والاتفاق سنظل محتاجين ادبياً ومضطرين بحكم المبادرة وآليتها وقرار مجلس الامن الى قاعدة الوفاق والاتفاق واتخاذ القرارات بحسب ما نصت عليه المبادرة والقرار.. وبالتالي الوفاق المحسن لتنفيذ بنود المبادرة والمترجم لقرار مجلس الامن وقرار مجلس النواب في الضمانات يصبح الأمر مقبولاً بسلاسة متناهية.. اما اذا برزت طروحات او مقترحات تتقاطع مع ما ورد في المبادرة وقرار مجلس الامن فسيُتحفظ عليه وينقل المقترح لرئيس حكومة الوفاق والرئيس المنتخب وينفذ ما جاء بالمبادرة واذا لم يتوافق بين رئيس الحكومة والرئيس المنتخب فسيكون الامر متروكاً للرئيس المنتخب للبت في الامر بما ينسجم مع المبادرة والقرار الاممي.. ولذلك على حكومة الوفاق تحمل المسئولية الكاملة في تنفيذ المبادرة وآليتها وقرار مجلس الامن في كافة برامجها وخططها وقراراتها، هذا في المرحلة الثانية، أما في الفترة اللاحقة لعام ٢٠١٤م فقد لاتبقى الخارطة السياسية على ما هي عليه اليوم للعديد من الاسباب أهمها عملية الانتخابات ودور القائمة النسبية فيها، وثانياً شكل النظام السياسي وجوهره، ثالثاً الانتخابات البرلمانية وثقل أطراف اللعبة السياسية وثقل كل حزب من الاحزاب وحاجته هو او غيره الى التحالفات لتحقيق توازن او أغلبية داخل المجلس تقود المجلس وتشكل الحكومة، هذه أهم مرحلة في صفحة المتغيرات في صورة الخارطة السياسية التي ستتشكل من وحي الحملة الانتخابية ونتائجها وتشكيل الحكومة، ولا أنسى الاشارة الى ان الجميع محكوم في فترة العامين المقبلين بتنفيذ وتطبيق بنود المبادرة وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الامن، وما لم فإن على الاشقاء والاصدقاء الملتزمين برعاية التنفيذ لقرار مجلس الامن ان يمارسوا دورهم الادبي لتصحيح أي موقف او توجه أي من الأطراف الموقعة على المبادرة وفرض حالة الوفاق وفقاً لما ورد في قرار مجلس الامن وتنفيذه واعلان هذا الموقف للشعب اليمني حتى يكون حاضراً في الرد والتصدي لأي خروقات تضر بالمصلحة العليا للوطن والمواطن.

□ كلمة اخيرة..

- اتمنى على كل مواطن يمتلك حق الادلاء بصوته ان لايتردد عن الادلاء به لتأكيد حقه في المشاركة والاسهام الفاعل والايجابي في اخراج بلده من الأزمة الجاثمة عليه منذ اكثر من عام وفتح الطريق أمام آفاق جديدة بقيادة الاخ المناضل المشير عبدربه منصور هادي متجاوباً مع طموح اليمن في مستقبل آمن ومستقر ونكون جميعاً جنوداً في معركة البناء والتنمية.

شكراً فخامة الرئيس.. الديمقراطية انتصرت

محمد علي سعد

باقرار اجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة اليوم يكون فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام قد أكد لشعبنا اليمني وللعالم قاطبة انه رجل الديمقراطية الأول في اليمن وحاميها..

نقول ذلك وبكل صدق ومرد قولنا ذلك الى الاسباب التالية :

أولاً- يعرف القاصي والداني ان الفترة الرئاسية المستحقة لفخامة الرئيس تنتهي في سبتمبر ٢٠١٣م وانه ومن منطلق حرصه على المصالح العليا للشعب والوطن قبل ان يتنازل عن الفترة المتبقية له كرئيس ووافق عن طيب خاطر على اجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

ثانياً : انطلاقاً من حرص فخامة الاخ علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام على استمرار التجربة الديمقراطية وتعزيزها جاء اصراره على ان يسلم السلطة لرئيس منتخب من قبل الشعب وادراكا منه بان انتخاب رئيس منتخب من الشعب يتسلم سدة الحكم سيحول دون الالتفاف عليه كرئيس منتخب ويمنع أية محاولات مجنونة او مغامرة غير محمودة، يحاول اصحابها الانقضاض على السلطة دون وجه حق.

ثالثاً : علمنا فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام كما علم الجميع درساً محترماً ومفيداً حين تنازل عن حقه في الفترة الزمنية المتبقية لرئاسته واصراره على تسليم السلطة لرئيس ينتخب من الشعب، علمنا بان الديمقراطية وسيلة مهمة لحكم الشعب لنفسه، وعلمنا ان أي رئيس وكل رئيس سيجلس على كرسي الرئاسة هو رئيس أجلسه الشعب على كرسي الرئاسة، وانه موظف برئاسة الجمهورية بدرجة رئيس جمهورية مهمته خدمة قضايا الوطن ومواطنيه.

ومما تقدم نجد ان فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي اشترط ارتباط الوحدة بالديمقراطية باعتبارها الوسيلة الأكثر قدرة وأهمية لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات العامة والحرة والمباشرة والنزيهة وهو ما يتحقق أمام أعيننا اليوم.

وختاماً : نقول التحية كل التحية المقرونة بالشكر والعرفان لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي علمنا وتعلمنا منه الكثير وبذلك يستحق بجدارة ان نطلق عليه صفة رجل الديمقراطية الأول في اليمن.

نفس المدرسة

< ونحن نتحدث عن الانتخابات الرئاسية المبكرة والتي ستجرى اليوم ٢١ فبراير الجاري حيث سينتخب شعبنا اليمني المرشح التوافقي الاخ المشير عبدربه منصور هادي الذي ينتمي الى نفس مدرسة الديمقراطية في اليمن عموماً وهي المدرسة الديمقراطية المؤتمرية التي تعلم فيها حق الرأي والرأي الآخر وتشرب الالتزام بمبدأ ان الشعب مصدر كل السلطات وصاحبها، ولذا فلديه قناعات راسخة بالديمقراطية باعتبارها الخيار الأنسب والوحيد لتحقيق المبدأ السلمي لتداول السلطة عبر الانتخابات فالمعروف عن الاخ عبدربه منصور هادي الى جانب شجاعته وصحة مواقفه وشديد صدقه وعظمة حرصه على الديمقراطية وخدمة المصالح العليا لشعبنا انه لن يصل للسلطة بغير الانتخابات ورفض الالتفاف على الديمقراطية ولهذا كله فإن التأييد الكبير لاجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة من قبل العالم أجمع ومعهم وفي مقدمتهم مباركة ابناء شعبنا اليمني البطل.

وعليه فإن أية ممارسة رفض للعملية الانتخابية ستكون بمثابة قرار عزل اتخذه بحق نفسه من قرر مقاطعتها، كما قرر عزل نفسه عن الشعب الذي سيشارك فيها لن يعطي المقاطعون لها أية مكانة او اهمية فقرار المشاركة من عدمه هو قرار شخصي يتخذه المرئ وعليه تحمل تبعاته..

برئاسة أمة الرزاق حُمد..

مناقشة حشد الناخبين للاقتراع في الحديدة

عُقد أمس بمحافظة الحديدة اجتماع تنظيمي للقطاع النسائي برئاسة مشرف المحافظة الدكتورة أمة الرزاق علي حُمد- الأمين العام المساعد، وبحضور رؤساء الدوائر وعدد من المسؤولين وقيادات المحافظة، وركز الاجتماع على مناقشة الآليات والإجراءات الكفيلة بحشد أكبر عدد من الناخبات ممن يحق لهن التصويت إلى صناديق الاقتراع صباح اليوم الثلاثاء للإدلاء بأصواتهن لمرشح المؤتمر والتوافق الوطني عبدربه منصور هادي، عبر توفير وسائل نقل إلى المراكز الانتخابية..

كما تم مناقشة المشاكل والصعوبات التي تعترض اللجان الانتخابية ووضع الحلول والمعالجات لها..

وفي الاجتماع حثت الدكتورة حُمد القطاع النسائي بالحديدة على العمل بروح الفريق الواحد والدفع بالناخبين والناخبات إلى مراكز الاقتراع ودعم مرشح التوافق.

الشيخ الغولي يدعو الناخبين للمشاركة بفاعلية والتصويت لرجل الوفاق

دعا الشيخ علي سنان الغولي الشعب بكل فئاته وشرائحه المختلفة التوجه لممارسة حقهم الدستوري والقانوني والتصويت لرجل التحدي والوفاق المناضل عبدربه منصور هادي مرشح التوافق الوطني لرئاسة الجمهورية.

وقال الشيخ الغولي: إن ٢١ فبراير يوم مشهود لتاريخ اليمن واليمنيين ، وخطوة متقدمة نحو غد أكثر إشراقاً لما فيه خير اليمن حاضراً ومستقبلاً أرضاً وأنساناً ومن أجل ترسيخ الأمن والاستقرار وتجسيدا للحكمة اليمانية .

وقال: إن الانتخابات الرئاسية المبكرة تأتي تنفيذا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وجهود الأشقاء والأصدقاء في الدول العشر الراعية للمبادرة.